

لنية اخري وينبغي بعد ما قبلها **ويلقوا**  
**قبلة** لعدم وجود النية المقصد بها شرعا  
 منه في محله **فاظن هذا الحكم** معرفة مدركة **فانه**  
**مما يتقفل** بالبناء للمفعول **عنه** وحذف الفاعل  
 لعدم تعلق الفرض به **ويفسد بسبب اجهاله** وعدم الاعتنا  
 به **في كثير من الناس** فيحسبون غير محسوب  
 ويبني عليهم ذلك من الطواف فلا يخرجون من عهده  
 الا بالالتيان به وهم غافلون عنه ولا يصح السعي بعده  
 حينئذ لكونه لسوطا فاصحيا وليس مراد من الفساد  
 الحال الحاصلة للحاج عن الجماع قبل التخلد بل عدم  
 حصول الحج له حينئذ لانعدام الماهية بافتمام جزء من  
 اجزائها وسبق ان لم يلج الحجر لو فقد والعياذ بالله ماله  
 من الاحكام وحينئذ لم يذات الركب ومن سعى المسجد  
 ما سامت الحجري قدر الحجر وان كان موجودا ومحل  
 اعتبار مسامته في حق غيرها واستشكل تقبيل محله  
 بان المعنى فيه ان الحج يبي الله في رضه في اي بركته بما  
 وجه التمثيل المتر عند علماء البيان مقفود في محله  
 ويجاب بانها حالة ضرورة وشرع فيها ذلك تحصيله  
 لتلك الفضيلة وان لم توجد حكمة المشروعية كما في اول  
 والعدايا وقول القاضي ابي الطيب سئل في التقبيل  
 بين الحجر والركن غريب خفيف ولا بد في انتها الطواف  
 لتمامه من محاذاته بالسوق الايسر لما شرطت محاذاته  
 في ابتدائه له كما في الام وهذا ينهك على دققة يقفل

عنها

عنها اكثر الناس من نيتهم اسبوعا ثانيا عند الوصول الي  
 اول الحجر مما يلي اليماني ثم تقطع النية قبل المرور على  
 جميع الحجر وهو باطل مطلقا وكذا ان مرعى جميعه وهو  
 مستحضرها وكذا وكان الذي خاداه (ولا هو طرفه مما  
 يلي الباب لانه اذا وجب المرور عليه لاجمال السبع الاول  
 لاكتفى بمقارنة النية به اما اذا كان الذي خاداه طرف  
 الحجر مما يلي الباب فوصل الي محل بدية منه فتوي من  
 بعد ذلك الذي كان بدامته فلا منع **الامر الثاني ان**  
**يجعل في طوافه البيت على يساره** وفي نسخة  
 صححة عن يساره ويمضي الي جهة الحجر بكسر الميم  
 للاتباع رواه مسلم مع خبر خذ وعني مناسككم  
 سوى في ذلك المعمول ولوصييا والطائف ولو زحقا او  
 حيا او جعل راسه لاسفل وجليه لا علا قال ابن  
 حجر في الخفة فيصح طوافه على اي وجه مما ذكر جلا  
 ما لو اختلف ذلك فلا يصح كان جعله عن يمينه ومشى  
 نحو الركن اليماني ونحو الباب لما بذته الشرع في اصل  
 العارد وكيفية اما فيما قلنا انه يصح فلم يحتل سوى  
 الكيفية وقصر حوا بعدم ضرر الرحف والحجوع مع  
 قدر المشى فيلحق بهما غيرهما كما ذكر وجبت ان  
 المريض لو لم يثبت حمله الا ووجهه او ظهره للبيت  
 صح طوافه للضرورة ويعخذ منه ان لم يملكه الا  
 التقبل على جنبه بجوز طوافه كذلك سواء اكان  
 راسه للبيت ام رجلاه للضرورة ومحل اذا لم يجد

تحلج

رايت نقلا عن السوطي في  
 شرح باب ما ياتي في  
 التقبيل في نفس السوطي  
 وتعلمت الصواب من الجاهل  
 الا بسرف الهمم  
 فيكون الطواف على البيت  
 على يساره وهذا هو  
 التقبيل كما ذكر في المسند  
 في الحديث فان جعل  
 البيت على يساره وطاف  
 كما نرى بين اهل مكة في  
 جهة واحدة  
 المعقود منه كركب